الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ديوان الوزير الأول

عرض مخطط عمل الحكومة المقدم
من قبل الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى،
أمام المجلس الشعبي الوطني
يوم الأحد 17 سبتمبر 2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة الإعلاميين،
أيتها السيدات أيها السادة،

السلام عليكم ورحمة الله

أزول فلاون

إنه لمن دواعي الشرف أن أتوجه إلى مجلسكم الموقر، لأعرض عليه مشروع مخطط عمل الحكومة، وأن ألتمس منكم المصادقة عليه.

وبهذه المناسبة، أود في البداية، أن أؤكد لكم إرادة الحكومة وعزمها على عدم ادخار أي جهد من أجل إقامة علاقة تكامل متينة مع نواب الشعب، في إطار أحكام الدستور.

كما أوجه من هذا المنبر، رسالة تقدير ومودة إلى كل مواطنينا، حيثما وجدوا، في الجزائر أو في الخارج، داعيا المولى أن يمد الحكومة بعونه ويوفقها في خدمتهم.

وأتوجه كذلك بالتحية إلى كل أفراد جيشنا الوطني الشعبي البواسل وكذا إلى عناصر الدرك الوطني والأمن الوطني، الذين مكنوا شعبنا، بفضل التزامهم وتضحياتهم، من العيش في أمان، ومن حماية بلادنا من الاضطرابات التي تحيط بحدودها.

وإذ ننحني أمام أرواح كل شهداء الواجب الوطني، الذين سقطوا من أجل صون وديعة شهداء ثورة نوفمبر المجيدة، فإننا نسأل المولى أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جنانه.
ولا يفوتني من جهة أخرى، أن أحيي صحافتنا الوطنية وأن أجدد لها الإلتزامات الواردة في مخطط العمل، بغية تطوير هذه المهنة وكذا من أجل تدعيم حرية التعبير.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
أيتها السيدات أيها السادة،

لقد عرضت عليكم الحكومة مخطط عملها، منذ أسبوع، كما وضعت هذه الوثيقة في متناول الصحافة والرأي العام، عبر شبكة الإنترنت.

إن مخطط العمل هذا هو ذلك الذي تتشرف الحكومة على أساسه بمواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة. وبالتالي، فإنه من المفيد التذكير، قبل كل شيء، بالأهداف الأساسية التي يتوخاها هذا البرنامج الرئاسي الذي زكاه الشعب بالأغلبية وبكل سيادة بتاريخ 17 أفريل 2014، والتي تتمثل في:

- **أ** - تعزيز استقرار البلاد؛
- **ب** - ترسيخ ديمقراطية هادئة أكثر فأكثر؛
- **ج** - مواصلة التنمية والنمو الاقتصاديين؛
- **د** - تثمين الرصيد البشري الوطني؛
- **هـ** - تدعيم التقدم الاجتماعي؛
- **و** - تعزيز التضامن لدى مجتمعنا؛
- **ز** - وتوثيق روابط الجزائر مع أبنائها في الخارج.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة عازمة على أداء مهمتها من خلال توظيف جهودها حول أربعة (04) محاور.

في المقام الأول، فإن الأمر يتعلق بالحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، بما في ذلك مع تعزيز الديمقراطية ودولة القانون ومع عصرنة الحكامة.

ويتعلق الأمر في المقام الثاني، بالحفاظ على الاستقلال المالي للبلاد؛

ويتعلق الأمر في المقام الثالث، بتكثيف التنمية الاقتصادية في جميع المجالات؛

أما في المقام الرابع، فإن الأمر يتعلق بتدعيم التقدم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،
أيتها السيدات أيها السادة،

لا شك أن كل واحد منا يقر بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية ولا الرفاهية، عندما يكون الأمن غائبا، وعندما يكون استقرار البلاد مهددا، أو عندما تتعرض الوحدة الوطنية إلى المساس. وقد علّمنا تاريخنا الحديث ذلك بألم، كما تقدم لنا المستجدات الحاصلة عبر العالم العديد من الأدلة.

وتلكم هي الدواعي التي تجعل الحكومة لا تدخر أي جهد من أجل الحفاظ على الأمن والسلم المدني اللذين يشكلان ثمارا ثمينة للمصالحة الوطنية.

ولهذا الغرض، فإن قواتنا الأمنية، وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، ستستفيد من كل الدعم الضروري لمواصلة مكافحة الإرهاب، ومحاربة الجريمة العابرة للحدود، ومن أجل الحفاظ على سلامة التراب الوطني.

وستعمل الحكومة في الوقت ذاته، على تطوير روح اليقظة التي من شأنها أن تشكل مساهمة أكيدة في التصدي لكل محاولات الاعتداءات الإرهابية الانتحارية ولاسيما في الوسط الحضري.

وبالموازاة مع ذلك، سيُوضع مجتمعنا في مأمن من أي محاولة لإذكاء الفتنة، وستتم حماية شعبنا من تسلل كل الطوائف الأجنبية، وسيطبق القانون بكل صرامته من أجل حماية المساجد والأئمة. كما سيتم حمل المدرسة من خلال التربية الإسلامية، ووسائل الإعلام الوطنية وكذا الزوايا، على المساهمة بدورها في الحفاظ على أصالتنا.

من جهة أخرى، سيتم تعزيز وحدة شعبنا والتفافه حول هويته بفضل تثمين اللغة العربية، اللغة الوطنية والرسمية، في أعمالنا وفي محيطنا وكذا في ثقافتنا.

كما سيُدعم ترسيم الأمازيغية من خلال إقامة الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية، من أجل ترقية هذه اللغة. وفي هذا المنظور، فإن تعليم الأمازيغية الذي شمل هذه السنة **28** ولاية، سيستمر في الإنتشار عبر باقي أرجاء الوطن.

وقد يكون حديثي عن هذا الموضوع منقوصا، ما لم أذكّر هنا، بأن الإرادة السياسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي تجسدت بدسترة الأمازيغية لغة وطنية ثم لغة

رسمية، هي التي سمحت لبلادنا بتعزيز وحدتها عبر هذا البعد الذي يمثل جزء لا يتجزأ من هويتنا الوطنية.

فضلا عن ذلك، فإن تاريخنا بكل عظمته، ولاسيما تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة، سيظل في صميم برامجنا التكوينية وكذا ضمن جهودنا في الحفاظ على الذاكرة الوطنية، بما يسمح لشبابنا بتغذية اعتزازه بالإنتماء إلى شعب عظيم تمتد جذوره إلى آلاف السنين؛ شعب قدم مساهمة ثابتة في التاريخ وفي الحضارة العالميين؛ شعب ساهمت ثورته التحريرية الجليلة في تحرير الكثير من الشعوب الأخرى عبر العالم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
أيتها السيدات أيها السادة،

إن الحفاظ على الأمن والاستقرار سيتواصل أيضا عن طريق مكافحة دؤوبة ضد كل أشكال الجريمة.

وهكذا، سيتم التركيز على إبراز الوقاية والتحسيس في اتجاه الشباب الذي تتهدده الآفات الاجتماعية، ولاسيما المخدرات؛ وسيتم تشديد التشريع من حيث العقوبات المسلطة على بعض الجرائم، مثل الاتجار بالمخدرات أو اختطاف الأشخاص. وسيتم تطبيق القانون بكل صرامته من أجل المحافظة على أمن المواطنين وسكينتهم. علاوة على ذلك، سيتواصل تعميق إصلاح العدالة على نحو يسمح بالمساهمة في ترقية دولة القانون ومجتمع يتسم بالهدوء.

وسيتواصل ترسيخ الديمقراطية التعددية بما يسهم في استقرار البلاد.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن الحكومة لن تدخر أي جهد، في ظل احترام مبادئ الدستور والقانون، من أجل ترقية دور الأحزاب بتنوعها، وقصد تدعيم حرية الصحافة والحق في الإعلام، ومن أجل تفعيل مساهمة الحركة الجمعوية والمجتمع المدني.

فضلا عن ذلك، ستظل الحكومة مستعدة دوما للحوار مع جميع الأحزاب السياسية التي تعبر عن ذلك، كلما تعلق الأمر بموضوع يخص مصالح الوطن. وستعمل الحكومة في نفس الوقت، على إقامة علاقة متواصلة مع أحزاب الأغلبية الرئاسية التي تشكل أغلبيتها الخاصة على مستوى البرلمان.

وعلى صعيد آخر، ستتواصل عصرنة الخدمة العمومية، ولاسيما الإدارة الإقليمية بوتيرة مستمرةليس فحسب من أجل مرافقة تحسين جو الأعمال في بلادنا، بل أيضا من أجل الاستجابة لاحتياجات المواطنين بمزيد من الفعالية. وفي نفس هذا الإطار، سيتم تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.
أما الحرص على ترقية السلم الاجتماعي، فسوف يجد انعكاسه في تمسك الحكومة الدائم بالحوار مع الشركاء الاجتماعيين على مستوى مختلف قطاعات النشاط.

كما سيظل التشاور في إطار الثلاثية مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل، العمومية والخاصة، في صميم عمل الحكومة حول العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
أيتها السيدات أيها السادة،

سأتطرق الآن إلى المقاربة التي تعتزم الحكومة في ظلها الحفاظ على الاستقلال المالي للبلاد ومواصلة تمويل البناء الوطني.

إن أسعار المحروقات كما يعلم كل واحد، قد شهدت انهيارا بأزيد من النصف في السوق العالمية. وقد انعكست هذه الأزمة الحقيقية التي لا تزال مستمرة، بآثار مؤلمة على كل البلدان المنتجة للبترول.

ولا أدل على ذلك بالفعل، من أن بعض البلدان المصدرة للمحروقات قد لجأت إلى اقتراضات معتبرة من الخارج لمواجهة عجز ميزانياتها. بل إن بعض الدول البترولية الأخرى، قد اضطرت إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي. أما الجزائر، من جهتها، فقد تمكنت منذ ثلاث سنوات من مقاومة انهيار إيراداتها المتأتية من صادرات المحروقات وكذا انخفاض بأكثر من 50% من الجباية البترولية. وقد كان هذا الصمود ممكنا بفضل التدابير المالية المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية منذ بضع سنوات.

وأولى هذه التدابير تمثلت في التسديد المسبق للمديونية الخارجية التي كانت تفوق في سنة 2005، مبلغ 20 مليار دولار، في نفس الوقت الذي تم فيه حظر اللجوء من جديد إلى الاستدانة من الخارج، وتمثل الإجراء الثاني في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لاحتضان ادخار الخزينة. أما ثالث إجراء فقد كان يتمثل في التسيير الحذر لاحتياطات الصرف رغم توصيات عديد الخبراء بتوظيفها في الخارج.

غير أن قدرة المقاومة التي أتاحتها هذه التدابير ما انفكت تتلاشى جراء استمرارية أزمة أسعار البترول.

وهكذا، وفيما يتعلق بالحفاظ على الاستقلال المالي للبلاد، فإن احتياطات الصرف التي كانت تقدر بمبلغ يقارب 200 مليار دولار في سنة 2014، سرعان ما تهاوت

إلى نحو 100 مليار دولار في هذه السنة. وكرد فعل على ذلك، عكفت الحكومة على انتهاج سياسة الحفاظ على هذه الاحتياطات بفضل تحديد حصص الاستيراد عن طريق الرخص.

وستتواصل هذه السياسة وتضبط، في نفس الوقت الذي سيتم فيه تعزيز الاستثمار في كافة القطاعات المنتجة للسلع والخدمات على نحو يساهم في رفع صادرات بلادنا وتنويعها بشكل محسوس، على المدى المتوسط.

وفي الواقع، فإن تحدي الحفاظ على الاستقلال المالي للبلاد هو أمر يخص المجتمع كله، لأنه من واجبنا معا أن نتحول من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج حقيقي؛ مجتمع يرد الاعتبار للعمل والجهد، مجتمع مطهر من الممارسات الطفيلية للربح السهل حتى خارج إطار القانون وحتى على حساب مصلحة المجموعة الوطنية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،
أيتها السيدات أيها السادة،

إن الحكومة فيما يخص تمويل البناء الوطني، قد وجدت نفسها في مواجهة وضعية معقدة.

بالفعل، فإن أرصدة صندوق ضبط الإيرادات التي بلغت أزيد من 5000 مليار دينار سنة 2012، قد استنفدت في مطلع هذه السنة بفعل حالات العجز المتتالية للميزانيات. أما السوق المالية المحلية فليست بذلك الحجم الذي يسمح للخزينة بالاستدانة منها، خاصة وأن بنوك الساحة قد وجدت نفسها هي الأخرى في مواجهة ندرة في السيولة تكبح تمويل مشاريع الاستثمارات حتى وإن كانت ذات مردودية معلنة.

وبالموازاة مع ذلك، تم حظر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية بشكل سليم من قبل السيد رئيس الجمهورية حرصا على تجنيب بلادنا خطر السقوط في دوامة الاستدانة من الخارج لتجد نفسها بعد بضع سنوات في وضعية عجز عن الدفع إزاء دائنيها؛ فتجبر على التماس مساعدة صندوق النقد الدولي مقابل تعديل هيكلي مأساوي اقتصاديا واجتماعيا.

وعليه، فإن الحكومة، أمام أزمة مالية مستوردة من الخارج، قد قررت اللجوء إلى التمويل غير التقليدي الداخلي مثلما فعلت ذلك بلدان أخرى متطورة، على إثر الأزمة المالية العالمية التي حدثت منذ بضع سنوات.

وفي هذا الإطار، أودعت الحكومة مؤخرا لدى البرلمان، مشروع قانون يعدل قانون النقد والقرض من أجل الترخيص لبنك الجزائر باقتناء مباشر للسندات التي ستصدرها الخزينة.

وهكذا، فإن الخزينة ستستدين لتمويل عجز الميزانية، كما ستمول تسديد ديونها الهامة المستحقة لسوناطراك أو للبنوك العمومية الملتزمة بتطهير وضعية سونلغاز، بشكل ستعيد فيه البنوك من جديد السيولة التي ستستعملها بدورها في تمويل الاستثمار الاقتصادي.

وجدير بالتوضيح أن اللجوء إلى هذا التمويل الاستثنائي سيكون محدودا لمدة أقصاها خمس سنوات، ومرفوقا بإصلاحات اقتصادية ومالية من أجل استعادة توازن المالية العمومية وكذا توازن ميزان المدفوعات.

كما تجدر الإشارة إلى أن القروض التي ستحصل عليها الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر سيكون أثرها الإيجابي مباشرا على المواطنين، لكونها ستسمح بإنعاش واستكمال مشاريع التنمية البشرية المجمدة أو المعطلة في هذه السنوات الأخيرة في عدة مجالات بما في ذلك الصحة والتربية.

كذلك، فإن نفس هذه القروض غير التقليدية لدى بنك الجزائر، من شأنها أن تسمح للدولة بمواصلة سيرها بصفة عادية دون أن تفرض على المواطنين العديد من الضرائب الجديدة.

بل إن هذه التمويلات ستنعكس أيضا بأثر إيجابي على المؤسسات المحلية، حيث ستسمح لها بتحصيل ديونها المستحقة على الإدارة، مما سيمكنها هكذا من البقاء والاستمرار في التطور، في وقت كان فيه مآل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى الزوال، للأسف، جراء عدم تحصيل مستحقاتها.

ومع ذلك، فقد استقبلت بعض الأصوات الإعلان عن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي الداخلي بالتنبؤ بانفجار التضخم في البلاد. وعليه، فإن الحكومة تحرص إذن، على طمأنة المواطنين بمبررين إثنين:

في المقام الأول، فإن الأموال التي ستقترضها الخزينة لدى بنك الجزائر ليست موجهة للاستهلاك بل ستوجه لتمويل الاستثمار العمومي الأمر الذي لن يكون بالتالي مصدرا للتضخم.

وفي المقام الثاني، فإن الخزينة الجزائرية تتحمل حاليا دينا عموميا لا يتجاوز نسبة **20%** من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي، فإنها تتوفر على هامش معقول للاستدانة؛ فأين نحن على سبيل المقارنة، من بلدان أوروبية تتوفر على مالية عمومية أكثر صلابة وتواجه دينا عموميا يقارب نسبة **70%** من الناتج الداخلي الخام.

ومهما يكن من حال، فإن الجزائر تكون بذلك قد تحققت من الحفاظ على استقلالها المالي ومن مواصلة جهدها للبناء الوطني.

وإن الحكومة التي يحدوها العزم على مرافقة هذا الحل بالإصلاحات المطلوبة لكي تستعيد المالية العمومية توازنها من جديد، تدعو المواطنين وكل الأعوان الاقتصاديين للبلاد إلى المساهمة في هذا الجهد لفائدة البلاد وأجيالها الصاعدة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
أيتها السيدات أيها السادة،

سأتناول الآن الجانب الاقتصادي من مخطط عمل الحكومة؛ وهو جانب مشتق من البرنامج الرئاسي ومن النموذج الجديد للنمو الذي تبناه مجلس الوزراء.

ويجدر القول أن هذا المسعى يتجه نحو تكثيف النشاط الاقتصادي، من أجل إحداث مناصب عمل بالنسبة للأمة وتوفير عائدات بالنسبة للمواطنين، إلى جانب الارتقاء تدريجيا بمستوى الصادرات خارج المحروقات.

ولهذا الغرض، ستواصل الحكومة الإصلاحات الجارية المتعلقة بتحديث المنظومة المصرفية والمالية ومن أجل تحسين الضبط التجاري. بالإضافة إلى أن مراجعة بعض القوانين من شأنها أن تعزز أيضا البيئة القانونية للإقتصاد.

فضلا عن ذلك، فإن تطوير المجتمع الرقمي سيساهم في عصرنة المعاملات الاقتصادية والمالية.

وأخيرا، فإن تحويل اتخاذ القرار في مجال الاستثمار إلى الولايات، باستثناء المشاريع الأساسية وعمليات الشراكة مع مستثمرين أجانب، سيساهم في إعطاء دفع أقوى لوتيرة الاستثمار عبر كل ربوع الوطن.

وإلى جانب هذه الإصلاحات كخلفية، ستعمل الحكومة في الإتجاهات الإثني عشر الآتية:

أولا: وماعدا في حالة الوضع الاستثنائي، سيتم الإبقاء على استقرار الإطار القانوني والتنظيمي، من أجل تمكين المستثمرين والمتعاملين من التوفر على رؤية واضحة.

ثانيا: سيتم إعداد خريطة لفرص الاستثمارات عبر التراب الوطني، على نحو يوجه ويحفز المرشحين لإنجاز المشاريع.

ثالثا: سيتم الحفاظ على مجموع المزايا الجبائية وشبه الجبائية التي يقرها القانون للإستثمارات، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالمزايا الخاصة المعتمدة لتشجيع الإستثمار في ولايات الجنوب والهضاب العليا. كما ستظل المزايا التكميلية الممنوحة بموجب القانون معمولا بها لفائدة الاستثمار السياحي.

رابعا: ستتم الاستجابة للطلب على العقار الصناعي من خلال تهيئة مناطق جديدة للنشاط عبر الولايات وكذا من خلال إنجاز الخمسين (50) منطقة صناعية جديدة المبرمجة، بصفة تدريجية.

خامسا: ستستمر الدولة في تأهيل المؤسسات العمومية إلى غاية إتمام البرنامج المحدد، الذي يفوق تمويله الشامل 1000 مليار دينار من القروض البنكية الميسرة. وبالموازاة مع ذلك، سيتواصل الجهد من أجل إقناع المؤسسات الخاصة بالإنضمام إلى برنامج التأهيل الذي وضعته الدولة في متناولها بشروط مغرية.

سادسا: سوف يتم منح مزيد من الدعم للبحث العلمي والبحث في التنمية؛ حيث سيستفيد البحث في الجامعة من جديد بتمويل ميزاني في حدود مبلغ 20 مليار دينار في السنة، بالإضافة إلى أن البحث في المؤسسة سيتدعم بمزايا ملموسة. كما سيتم التشجيع على إقامة جسور بين الجامعة والمؤسسة لفائدة التنمية الاقتصادية.

سابعا: وعلاوة على جهود قطاع التكوين والتعليم المهنيين، لتلبية احتياجات المؤسسات إلى الإطارات واليد العاملة المؤهلة، سيتم حثّ المتعاملين الاقتصاديين على القيام بأنفسهم بالتكوين في المهن، كما سيتم تحفيزهم على توفير تربصات لطلبة مراكز التكوين.

ثامنا: في المجال الفلاحي، سيعاد تفعيل مجمل المساعدات المقررة من قبل السيد رئيس الجمهورية سنة 2009، كما سيتم إعادة الدعم العمومي لسعر أغذية الأنعام.

تاسعا: سيتم استغلال كل العقار الفلاحي من خلال الاستعانة بالمستثمرين الوطنيين وحتى من خلال الشراكة، مع الإشارة إلى أن هذا المسعى الذي شرع فيه أصلا، سيتواصل بالنسبة للمزارع النموذجية التي تملكها الدولة، وكذا من خلال منح الإمتياز على المساحات الشاسعة عبر الجنوب والهضاب العليا.

وفضلا عن كونها ستوفر مناصب شغل بالنسبة لسكان المناطق المعنية، فإن هذه الفلاحة المكثفة ستساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، ولاسيما في المجالات التي لا تزال فيها التبعية إلى الاستيراد قوية، مثل الحبوب أو الحليب.

عاشرا: ستكون الأفضلية الممنوحة للإنتاج الوطني التي أملاها قانون الصفقات العمومية وأعيد تفعيلها مؤخرا، محل متابعة دائمة. علاوة على إن تقليص حجم وفاتورة الواردات، من شأنه أن يوفر للإنتاج الوطني حصصا إضافية في الأسواق.

أحد عشر: ستعمل الحكومة على ترقية الصادرات خارج المحروقات، بما في ذلك من خلال تشجيع المتعاملين الخواص على الاستثمار في الخدمات الخاصة بالتصدير وإقامة سلاسل للتدخلات الاقتصادية التي يتطلبها اقتحام التصدير.

إثنا عشر: سترافق الحكومة هذا التشجيع للنشاط الاقتصادي في جميع القطاعات، بمزيد من الجهد في مجال تنمية الإقليم.

وبهذا الشأن، ستشهد البرامج البلدية للتنمية ارتفاعا قويا لمخصصاتها المالية.

كما ستخصص لبرنامج التنمية الريفية موارد مالية بشكل أنسب.
وسوف يعاد تفعيل الصندوق الخاص الموجه لتأهيل الهضاب العليا من أجل تنمية متزايدة للمناطق المعنية.

أما تدخلات الصندوق الخاص بالجنوب فستُفعّل من جديد هي الأخرى من أجل تنمية الولايات المعنية، الأمر الذي سيرافق تعزيز تحسين تسييرها الذي اعتمد مؤخرا، من خلال استحداث ولايات منتدبة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
أيتها السيدات أيها السادة،

إن التنمية البشرية تشكل الجانب الرابع من مخطط عمل الحكومة.

وهنا، يجدر التذكير بأن رفاهية السكان والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، هي خيارات بلادنا الجوهرية؛ خيارات تستمد جذورها الأصلية من بيان أول نوفمبر؛ خيارات أكدها من جديد الدستور المراجع بشكل واضح.

بل إن هذه الخيارات ما انفك يؤكدها السيد رئيس الجمهورية بانتظام. وبالتالي، فإن الحكومة ستسهر على ترقية هذه الخيارات بعزيمة تدعمها ثلاثة أسباب خاصة.

في المقام الأول، فإن الجزائر، بعد خروجها من المأساة الوطنية، قد نجحت بالفعل في إنجاز عمليات استدراكية كبرى، ثم في تحقيق أشواط هامة من التقدم في كل ميادين التنمية البشرية. وتلكم هي ثمار البرامج المتعاقبة التي تقررت من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وبهذا الصدد، فإن الملخص الملحق بمخطط العمل يعكس مدى هذا التقدم في مختلف القطاعات.

وفي المقام الثاني، فإن جهد الدولة المبذول من أجل التنمية البشرية، قد شهد في هذه السنوات الأخيرة، تباطؤا طفيفا جراء الصعوبات المالية التي أدت إلى تجميد بعض الإنجازات أو تأجيلها، بما في ذلك في مجالي التربية والصحة.

أما في المقام الثالث والأخير، فإن الحكومة عازمة ليس فحسب على مواجهة الاحتياجات الفورية للسكان، بل أيضا على الشروع في تحضير أجوبة لاحتياجات المستقبل القريب.

وقد استعرض مخطط العمل، بالتفصيل، التزامات الحكومة، في مختلف مجالات التنمية البشرية، ومن بينها ترقية الثقافة، أو الاستجابة لاحتياجات وتطلعات

المجاهدين وذوي الحقوق، والشباب، والنساء، وكذا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

واسمحوا لي أن أعود في هذا العرض، إلى بعض الجوانب الأخرى للمسعى الحكومي في مجال التنمية البشرية.

أولا: فيما يتعلق بالتربية الوطنية، سيتم بذل جهد خاص من أجل تحسين ظروف الدراسة بالنسبة للسنة المدرسية الجارية، ومن أجل توفير الشروط الضرورية لحسن سير الامتحانات وكذا التحضير لسنة مدرسية أكثر نجاعة.

وفي هذا المنظور، ستنجز عمليات إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية الموجودة، والتعجيل بإتمام المشاريع الجارية، فضلا عن الانطلاق في إنجاز مؤسسات جديدة بغرض الحد من اكتظاظ الأقسام. وسيتم تعزيز النقل المدرسي بما في ذلك من أجل ضمان توزيع أكثر عقلانية للتلاميذ بين المؤسسات المدرسية لنفس البلدية أو لنفس المجمع السكاني. إلى جانب ذلك، سيتم كلما دعت الحاجة، رفع عدد الأقسام الموجهة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة خلال هذه السنة البيداغوجية.

وبالموازاة مع ذلك، سيتواصل إصلاح التربية الوطنية ضمن السعي بحزم إلى كسب المعرفة والعلوم، وفي ظل التمسك الثابت بقيم هويتنا ومرجعياتها.

ثانيا: ستتواصل ورشات قطاع الصحة وتستكمل بورشات جديدة.

وهكذا، فإن عمليات تدارك العجز في المنشآت الصحية ستعزز، بما في ذلك من خلال بعث المشاريع متوسطة الحجم التي جمدت. وسيتم تكثيف تكوين الإطارات شبه الطبيين على نحو يساهم في تقليص العجز الكبير في هذا المجال.

وستتواصل مختلف برامج الوقاية والعلاج التي يجري تطبيقها، ومنها برنامج مكافحة السرطان، وسيتم تعزيزها كلما دعت الحاجة.

من جهة أخرى، سيكون مخطط تنظيم الأسرة محل عناية متزايدة من أجل ترشيد النمو الديموغرافي ومن ثمة ضمان الرفاهية الاجتماعية للأجيال القادمة.

ثالثا: سيتم الحفاظ على الضمان الاجتماعي وتدعيمه.

وبهذا الشأن، فإن ضمان وفرة الأدوية سيكون مصحوبا بترقية أدوية جنيسة ذات جودة. وفي هذا المجال، فإن تنفيذ التعاقد على العلاج بين مؤسسات الصحة وصناديق الضمان الاجتماعي، من شأنه أن يسمح بترشيد النفقات. كما ستتواصل بصرامة مكافحة كل أشكال الغش في الضمان الاجتماعي، بما فيها عدم التصريح بالأجراء.

رابعا: في مجال السكن، فإن البرنامج الجاري سيستكمل، مما سيسمح بتسليم مئات الآلاف من المساكن الجديدة. كما سيبذل جهد آخر من أجل تدارك التأخر في إنجاز شبكات المنافع العامة.

ونطمئن المواطنين الذين وقعوا عقودا لاقتناء مساكن بصيغة البيع بالإيجار، بأن مساكنهم ستنجز.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تكييف سياسة السكن مع احتياجات العالم الريفي وضرورة كبح النزوح نحو المدن والبلدات الحضرية التي أصبحت تحتضن أكثر من 60% من السكان.

خامسا: وفي مجال الحصول على الطاقة، فإن نسبة الربط بشبكة الكهرباء التي بلغت حاليا 99% سيتم تعزيزها أكثر فأكثر. أما الربط بشبكة الغاز الذي بلغ حاليا نسبة 55%، فسيتواصل مع بذل جهد خاص في الولايات التي تسجل تأخرا في هذا المجال.

سادسا: بخصوص تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، سيتم وضع برامج قصد تحسين وفرة المياه والتخطيط للإستجابة لحاجيات المستقبل.

وبهذا الخصوص، فإن استغلال أزيد من 200 سدا من السدود ذات القدرات الضعيفة، سيتم تفعليه، مثلما سيتم في نفس الوقت التعجيل باستكمال المشاريع المائية الجارية.

وفي ذات الوقت، فإن مشروع محطة تحلية مياه البحر المقرر في ولاية الطارف، سيشهد إعادة النظر في قدرته بالزيادة والإنطلاق في إنجازه في أقرب الآجال الممكنة لفائدة سكان الشمال الشرقي للبلاد.

علاوة على ذلك، سيتم استئناف المشاريع الكبرى لتحويل المياه الجوفية من الجنوب نحو الهضاب العليا؛ حيث سيتم الشروع في الدراسات ذات الصلة في غضون السنة المقبلة؛ مع الإشارة إلى أن هذه الإنجازات المستقبلية تندرج في إطار الاستجابة لحاجيات السكان إلى المياه الصالحة للشرب، وكذا ضمن أفق تنمية أكثر كثافة للهضاب العليا.

سابعا: ستتواصل مكافحة البطالة من أجل احتواء هذه الظاهرة التي سجلت ارتفاعا طفيفا.

وسيتأتى الرد الأساسي على هذا التحدي من تكثيف الاستثمار الاقتصادي في جميع القطاعات وكذا من إنعاش برامج الاستثمارات العمومية. وبالموازاة مع ذلك، سيكون هذا الرد مدعما بإجراءات تكميلية.

وهكذا، فإن إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف العاطلين عن العمل، بما في ذلك الشباب، سيتواصل مع إعادة النظر في ذات الوقت، في التنظيم ذي الصلة، على نحو يسمح، اعتبارا من سنة 2018، بتجسيد منح 20% من الصفقات العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة المستحدثة من قبل الشباب المقاولين.

علاوة على ذلك، سيتم الحفاظ على مجموع أجهزة التشغيل المؤقت، مع تجديد العقود التي سينقضي أجلها.

ثامنا: سيبقى جهد الدولة قائما في مجال التضامن الوطني إزاء كل المستفيدين منه. كما ستحاط الفئات ذات الاحتياجات الخاصة بدعم الدولة. وسيتم الإبقاء على التحويلات الاجتماعية في نفس المستوى ضمن ميزانية الدولة.

تاسعا: ستكون عمليات الدعم العمومي المباشرة وغير المباشرة، محل ترشيد في المستقبل، على أن يتم ذلك بعد تحضير جيد، من أجل تفادي المظالم وسوء الفهم.

وفي انتظار إتمام هذا الملف على مستوى الإدارات العمومية، ثم المشاورات التي ستجرى بشأنه، فإن المساعدات ستظل سارية بالنسبة للمواد الأساسية.

عاشرا: أما بالنسبة للمنظومة الوطنية للتقاعد التي ما انفكت صعوباتها المالية تزداد خطورة من سنة إلى أخرى:

فإن الحكومة ستسهر على صون منظومة التقاعد والحفاظ عليها، عن طريق مكافحة الغش الاجتماعي، وكذا من خلال الموارد الإضافية التي سيتم حشدها في إطار قانون المالية لسنة **2018**.

غير أن كل هذه الجهود لا يمكن أن تعفي البلاد من التوجه آجلا، نحو إصلاح المنظومة الوطنية للتقاعد، من أجل مواجهة شيخوخة السكان وتمكين مجتمعنا من الوفاء بواجباته إزاء الأجيال التي ساهمت في تشييد البلاد.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
أيتها السيدات أيها السادة،

بهذا أكون إذن، قد عرضت عليكم مشروع مخطط عمل الحكومة الذي يشمل أيضا تعزيز المساعي التي ستنتهج تحت سلطة السيد رئيس الجمهورية، من أجل بناء قدرة رادعة واحترافية للدفاع الوطني، حول الجيش الوطني الشعبي، ومن أجل أن يتعزز النشاط الخارجي للجزائر، تحت قيادة رئيس الدولة، في خدمة مصالح بلادنا بشتى أشكالها، والإلتفاف إلى جانب القضايا التي اعتنقها شعبنا.

وأن الحكومة من خلال مخطط العمل هذا، ليحدوها الأمل في أن تكون في مستوى مسار النهضة الوطنية التي يقودها السيد رئيس الجمهورية منذ نحو عقدين من الزمن.

وغني عن البيان أن حجم هذا العمل وأهمية الثمار التي تولدت عنه، لفائدة مواطنينا عبر كل أرجاء البلاد، لهو الذي صقل هذا التلاحم الصلب الذي توحد الشعب من خلاله حول رئيسه، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة. ولا شك أن هذه الوحدة هي أحسن جواب لدعاة عدم الإستقرار المزمن ولأولئك الذين يترقبون حلول الفوضى.

والله أسأل أن يجعل الحكومة في مستوى مهمتها، وفي مستوى تطلعات شعبنا المشروعة.

أشكركم على كرم الانتباه.